

وخرى النفاخ في المثلثات ان حصله عتق فعليه يستقط الدين المستوفى
ويخرج ضاغط الفضليه وايضا يرضاهم والثالث **بعضها**
والرابع لا يفتقد وان رضي ونسبه اعلم فان فتحتها اي المالك
السيد او العبد فله شهد بالفتسخ خوف الفراع فيه فلو ادي
اي المالك فيها الماز قال السيد كنت فتحت فانك صدق
العبد النكر بيمينه وعلى السيد البينه والا مع بطلان الفاسد
مخون السيد وزعمه والحج عليه سفيه لا مخون العبد
واعمايه لا بها تخرج فهو احوال عقل السيد وبالعبد ولو ادي
العبد كتابه فانك سيد او ولدته صدق باليمين وعقل
الاولى على بني العلم والسيد على البيت ولو عكس بان ادعاها السيد
واكرها العبد ضار فلو جعل كانه بغير منه لنفسه فان قال كاشك
ولا ديت الملاك عتقت عتق باقراره ولو اجتمعا اي السيد والمالك
والخوم اي المالك او صفرا او حنثها او عدها او قدر الاجل ولا
بينه او لكل بينه عالفا على الصفه السافقه في البيع فان اختلفا في
الخوم معنى الاوقات فالحكم كونه الا ان كان قول احدهما مقتضيا للفساد
كان فالسيد كاشك على حكم فقال بل على حبه فيه يدق مدعي الصفه
وهو المالك في هذا المثال
ما يدعيه لو يفتسخ الضمانه في الاصل بل ان لم يتفق على شي
فتسخ القاضى اللغاه لاهما واك احدهما وليس بالبيع لان الفتسخ
ثم ينصوب عابه وفيها مجتهد فيه فاشبه العنه وان اختلفا
ما قاله احدهما بيمينه الثانيه وان كان السيد فحبه اي
بدعيه وقال المالك بعض المتوض وهو ما زاد على عتقه

تقدم

في العتق **وذا بعه** اي عند السيد عن المالك **ورجع هو ادي**
والسيد مكنه ولا يفتقها **ان لم يزوج** فان كانت قيمه من حين
القيمه العبد وضمها **ولو قال السيد كاشك في الخوم او حرجي**
بانك العبد الطون والحج صرف يمينه كما اضله فان عتق من ماله
ادعاه والا فالعبد يمينه ايضا وقارق الحكم بالسبق الا ان مال الزوج
بنيه ثم قال كنت محجور على او محجور بالزوم وظهرت حيث لم يصدق وان
عهد له ذلك بان الحق عتق الثالث بخلافه هنا ولو قال السيد وضع عند
الحج الاخر والكل اي حال الخوم صدق الخوم فقال المالك بل صنعت
وعند فقال كاشك في الخوم فانكرا صدق السيد يمينه ولو مان عن ارض
وان صدقاه او قامت بيمينه بنيه فكلام فان عتق احد هما
نصيبه او اياه عن نصيبه من الخوم فاما صح العتق بل لو وقف بان
اي نصيب الاخر عتق كله والاب وان عتق يوم على العتق الثاني
ان كان مؤشرا فلا نصيبه خو الثاني في الاخر قلت بل الاظهر
العتق والله اعلم **مقران** عن نصيب الاخر باذ او اذ اعتراف والاولى على
المالك بل لا بد من العمل بالعتق به اليها ما يعنى المشافى الخرجان العتق وان عتق
بغير الاخر عاد نصيبه فثا لا يراه على العتق لو كان مؤشرا ان الكتابه السافقه
نفس حضور العتق بها وليست له مراهيه عليه كما مر **وان صدقه احد هما**
نصيبه مكنات ونصيب المالكين في يمينه فنصف السيد له ونصف المالك
واحق على من علم بحاله انه باذ اعتراف الصدوق اي اعترافه
لا يراه بيقوم عليه الثاني ان كان مؤشرا ويعتق خلاف ما اراه عن
نصيبه من الخوم او حفصه فلا شرابه
مطلات الاول لاد يضم الخوم وكثير ما مع فتح اليمين و